الأنباء
الثلاثاء 4 اكتوبر 2011

ممثلو 10 جهات رفضوا فكرة حل مجلس الأمة باعتباره هروباً من المساءلة

مؤسسات المجتمع المدني تدق من «الخريجين» ناقوس الخطر: إقرار قوانين الشفافية ومكافحة الفساد أو ذوبان قيم ومبادئ المجتمع

جانب من الحضور (أنور الكندري)

لايزال صدى تحويل حسابات عدد من النواب إلى النيابة العامة بتهم غسيل الأموال والرشاوى يتردد ويتفاعل على المستوى الشعبي، حيث عقدت عشر من مؤسسات المجتمع المدني مهرجانا خطابيا بعنوان «الفساد دمر البلاد» في جمعية الخريجين مساء أمس الأول. بدأت الندوة بكلمة لممثلة الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية شيخة النصف والتي قالت فيها: يجمعنا اليوم فداحة الحدث والاحساس بالواجب و«فزعة» كويتية تجاه ما يحيق بالكويت من مخاطر تهدد أهم مكتسباتنا وهي السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الأمة. وليس جديدا أن نتحدث عن الفساد الذي استشرى في الكثير من مؤسسات الدولة، ولكن أن يصل الفساد إلى السلطة التشريعية التي منحها الشعب ثقته لتدافع عنه وتضمن له المزيد من الحريات وتكرس أسس العدالة والديموقراطية، فإن هذا غزو جديد وزعزعة لكل المبادئ والقيم التي تحمسنا لها ودافعنا عنها وعملنا من أجلها. وأضافت النصف أننا نجد أنفسنا أمام هذا الحدث الجلل ملزمين بمطالبة الحكومة ومجلس الأمة بالكشف صراحة عن المتورطين في هذه الجريمة حفاظا على الكويت ومستقبلها ومجلسها، ومن حق الشعب أن يعرف ما يحيط به ليكون اختياره واعيا مستقبلا، أما المناداة بحل مجلس الأمة فهي هروب للخلف وحماية للفساد بل استكمال لحلقات الجريمة.

من جانبه، اعتبر ممثل الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام أحمد العبيد أن المسألة الجوهرية التي تبرز على السطح بعد مرور 50 يوما على نشر «فضيحة الإيداعات البرلمانية المليونية» تتعلق بالثقة، التي اهتزت وتراجعت في أكثر من موقف وعند أكثر من طرف. ثم تحدث بعد ذلك ممثل جمعية الشفافية الكويتية صلاح الغزالي الذي أشار إلى أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني ومشاركتها في الحياة العامة، مشيرا إلى أن جمعية الشفافية قدمت العديد من مشروعات القوانين المختصة بتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، كما أشار إلى أن الحكومة الكويتية قد وقعت على قانون مكافحة الفساد في الأمم المتحدة منذ 2003، ومع هذا لم تتقدم الحكومة حتى اليوم بأي إجراءات فعلية لمكافحة الفساد المالي والإداري، بل الأدهى من ذلك أننا بالرغم من أننا نحتل في الكويت المرتبة الأولى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في الديموقراطية، إلا أننا نحتل أيضا المرتبة الأخيرة في الشفافية ومحاربة الفساد، وأضاف الغزالي أن هذا يعني بوضوح أن لدينا خللا كبيرا في الديموقراطية. أما ممثل جمعية الفنانين الكويتية د.بندر عبيد فأطلق تنهيدة كبيرة مما يجري على الساحة السياسية في الكويت، وقال إن الفنان يعكس باحساسه وفنه ما يجري، وهو ابن بيئته ويتأثر بما يدور، وما يدور ويجري أمر مؤسف ويسبب حالة من الحزن والكآبة والألم، والفساد في الكويت أصاب الفنانين بالإحباط وعكر مزاجهم وهذا واضح على أعمالهم سواء في الموسيقى أو الشعر أو التمثيل أو الغناء أو غيرها. وتمنى د.عبيد ان تزول هذه الغمة وان يتكاتف الشعب الكويتي ويتحدوا ويتعاونوا لحماية بلدهم من الحاسدين وان نعمل جميعا لعودة بلدنا درة الخليج كما كانت. ومن جهته حذر ممثل جمعية الاجتماعيين الكويتية د.فهد الناصر من الآثار السلبية المدمرة للقيم الاجتماعية بسبب ما يجري من أحداث سياسية تهدم الأسس التي قام عليها المجتمع الكويتي، واسترجع الناصر نماذج من صور التلاحم والتآلف بين المجتمع الكويتي قديما، وقال بأن فقدان الثقة بمؤسسات الدولة من شأنه هدم كل القيم وتدمير كل شيء جميل في بلدنا. وبنفس لغة التحذير وجه ممثل الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان عامر التميمي خطابه للناخبين، داعيا إياهم إلى حسن اختيار النواب، وشدد على ضرورة تطبيق القانون على الجميع وبصورة عادلة تحفظ حقوق الأفراد والمؤسسات. كما اعتبر ممثل رابطة أعضاء هيئة التدريس بالتطبيقي د.معدي العجمي ان ما حصل جريمة كبرى تتطلب التصدي لها ومحاربتها، وأشار إلى أن الكويت فيها إمكانات عديدة وكل مقومات النجاح، وكانت بتجربتها الديموقراطية نموذجا ليس على مستوى الخليج فقط وإنما على مستوى العالم العربي ككل، وأكد أن العودة لهذا الوضع الريادي يتطلب تضافرا للجهود من قبل الجميع.

أما ممثل جمعية أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت د.عواد الظفيري فاعتبر أن الساحة السياسية في الكويت تشهد منذ سنوات تراجعا ملحوظا في كل شيء، وأشار إلى أننا حذرنا مرارا من خطورة تلك الممارسات وتداعياتها السلبية على استقرار البلد ومسيرة التنمية فيه، وأضاف د.الظفيري أن جريمة الرشوة إذا صدقت كما نشر وينشر في وسائل الإعلام فإننا نطالب بكشف أسماء المتورطين سواء من قدم الرشوة أو من تسلمها، واعتبر ان الإصلاح يتطلب ممارسة مبادئ العدالة والمساواة فعلا لا قولا. في حين اعتبر ممثل جمعية المحامين الكويتية وسمي الوسمي ان الكويت ليست بحاجة إلى مزيد من القوانين حاليا، وإنما إلى تطبيق القوانين الموجودة أصلا، معتبرا أن القوانين الموجودة تكفي لمحاسبة المجرمين والمتسببين في تراجع الكويت عن مسيرة التنمية. وختاما ألقى ممثل جمعية الخريجين الكويتية سعود العنزي كلمة ذكّر فيها بكلمة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حين كان رئيسا للوزراء حين قال بأن «فساد البلدية ما تشيله البعارين»، وقال العنزي: يا صاحب السمو الأمير، الفساد اليوم تعدى البلدية «وصار ما تشيله الناقلات». وانتقد صمت كثير من الأصوات عن ممارسات أشد خطورة مما يجري اليوم، وقال بأن ما نعيشه اليوم هو امتداد لما كان يمارس في السابق، ولذلك إذا لم نتحرك لوقف هذا الفساد فستكون عواقبه وخيمة على أبنائنا ومستقبل وطننا.

● محمد هلال الخالدي

الزبيد: دراسة جديدة حول الأسباب المؤدية لتفاقم أمراض القلب الحادة في المنطقة

البروفيسور محمد الزبيد

كشف أستاذ أمراض القلب بجامعة الكويت البروفيسور محمد الزبيد عن توقيع معاهدة شراكة بين جامعة الكويت وشركة استرازنكا بهدف إجراء دراسة سيتم من خلالها البحث في أمراض القلب الحادة لمواطني دول الخليج فقط، مبينا ان الدراسة ستبدأ في نهاية 2011 وتنتهي في نهاية 2013 وذلك لمدة سنتين، وقال الزبيد في تصريح له: «ان الدراسة برعاية جامعة الكويت وتمويل خاص من شركة استرازنكا وهي احدى الشركات العالمية في مجال الأدوية والأبحاث العلمية، وسيتم توقيع العقد صباح الأحد 9 أكتوبر في جامعة الكويت الساعة 10 صباحا وبحضور مدير الجامعة د.عبداللطيف البدر ونائب المدير د.حسن السلبي.

وأضاف «سيكون هو الباحث الرئيسي في الدراسة التي يرمز لها بـ gulf Coast ساحل الخليج وتضم أربع دول من المنطقة وهي الكويت وعمان، والبحرين والإمارات، مؤكدا ان الميزانية المقدرة لتلك الدراسة تقدر بنحو 750 ألف دولار، وانه لا توجد دراسة حتى الآن توضح السبب وراء أمراض القلب الحادة من أزمة ونوبة قلب، وبالتالي فإن تلك الدراسة ستعمل خلال العامين على دراسة الأسباب التي تؤدي الى تفاقم أمراض القلب الحادة في المنطقة وخاصة بين المواطنين وهي أول دراسة من نوعها تتم في المنطقة وبرعاية جامعة الكويت، موضحا انه تم إجراء مؤخرا دراسة في عام 2007 على أمراض القلب الحادة وكانت الإحصائيات 2400 حالة قلب بالكويت خلال 6 اشهر وكانت تشمل المواطنين والوافدين، وذلك يعطي مؤشرا على ان تلك الأمراض تحتاج الى دراسة متأنية ودقيقة حتى نستطيع ان نخرج بنتائج إيجابية تساعدنا على معرفة الأسباب وبالتالي وضع العلاج المناسب لتلك الحالات.

● حنان عبدالمعبود

البدر يعلن تخصيص 67 قسيمة زراعية بمنطقة العبدلي لمشاريع الأمن الغذائي

أعلن رئيس هيئة الزراعة م.جاسم البدر امس البدء الميداني في تنفيذ مشروعات الامن الغذائي للشركات المؤهلة المتقدمة للهيئة والمستوفية الشروط الموضوعة في هذا المجال وذلك باعتماد الهيئة لتخصيص وتوزيع 67 قسيمة زراعية مساحة كل منها 50000م2 بمنطقة العبدلي الزراعية كمرحلة اولى، ومازالت التصفيات جارية للمرحلتين الثانية والثالثة.

وكشف م.البدر عن ان لجان التأهيل والقسائم الزراعية في الهيئة قد اقرت تخصيص 67 قسيمة كمرحلة اولى، حيث خصص 6 قسائم لمزاولة انشطة الصناعات الغذائية التحويلية للشركات المستوفية وكذلك 7 قسائم لتسمين الاغنام فيما بلغ عدد القسائم التي خصصت لزراعة الاعلاف 54 قسيمة. وفيما يلي أسماء الشركات:

1 ـ شركة الارباح المعتمدة.
2 ـ شركة سياتل الوطنية.
3 ـ شركة اولاد حامد يوسف العيسى التجارية.
4 ـ شركة لانوفيل للتجارة العامة والمقاولات.
5 ـ شركة زليج العقارية.
6 ـ شركة ارض الطبيعة.
7 ـ شركة لندن العالمية.
8 ـ الشركة العربية للاستثمار.
9 ـ شركة بينية الخليج.
10 ـ شركة كروكس.
11 ـ شركة اريانا المستقلة.
12 ـ شركة انوف التجارية.
13 ـ شركة منتوكارلو العالمية.
14 ـ شركة زمار العالمية.
15 ـ شركة العماري.
16 ـ شركة مجموعة الدائرة الاولى.
17 ـ شركة مجموعة اربابكو.
18 ـ شركة السلام المشتركة.
19 ـ شركة امواج المويل.
20 ـ شركة دلقان القابضة.
21 ـ شركة الخليج والمحيط للتجارة.
22 ـ شركة رفيف للتجارة.
23 ـ شركة ابداع البحرين للتجارة.
24 ـ شركة نديد للتجارة.
25 ـ شركة برقان للتجارة.
26 ـ شركة جوهرة الموسى للتجارة.
27 ـ شركة ارض الجزيرة للتجارة.
28 ـ شركة دالكو المحدودة.
29 ـ شركة فيصل مزيد المسعود.
30 ـ شركة الزوبع للتجارة.
31 ـ شركة ناصر الرشيدي المتحدة.
32 ـ شركة الرحيل اللوجستية.
33 ـ شركة ابناء مبارك المباركي للتجارة.
34 ـ شركة اصدقاء البيئة للتجارة.
35 ـ شركة الحديقة الزراعية للاعلاف والمواشي.
36 ـ شركة ابناء عيسى العثمان.
37 ـ شركة اولاد بدر المبيع.
38 ـ شركة البدر.
39 ـ شركة مجموعة الجزيرة العالمية.
40 ـ شركة رانيا للاغذية.
41 ـ شركة المجموعة العالمية للتكنولوجيا.
42 ـ شركة الفيصل المتقدمة القابضة.
43 ـ شركة الوفرة العالمية للدواجن والبيض.
44 ـ شركة تريز للمقاولات الزراعية.
45 ـ شركة التطوير الحديث للتجارة العامة والمقاولات.
46 ـ شركة الاحمدية للمقاولات العامة.
47 ـ شركة الوفرة للمواشي والاعلاف.
48 ـ شركة سامب المشتركة.
49 ـ شركة الكرامة للتجارة العامة والمقاولات.
50 ـ شركة باب المستقبل العقارية.
51 ـ شركة رودين للتجارة والمقاولات.
52 ـ شركة خباري الدولية.
53 ـ شركة المجموعة الدولية للتنمية والتطوير (الانجاز يونايتد).
54 ـ شركة مويا لادارة المشاريع القابضة.
55 ـ شركة العلوم المستقبلية للاستشارات.
56 ـ شركة دنيا العالمية للتجارة العامة والمقاولات.
57 ـ شركة يمامة الخليجية.
58 ـ الشركة الكويتية للمسالخ.
59 ـ شركة لايف كريت للتجارة العامة.
60 ـ شركة المحيلان للتجارة العامة.
61 ـ شركة ميدل ايست انترناشيونال للمواشي.

م.جاسم البدر

شمسماه: 30 ـ 40٪ من إصابات الطوارئ للأطفال

د.عبدالله شمساه

أعلن استشاري طب وطوارئ الاطفال والمنسق العام للمؤتمر د.عبدالله شمساه عن انعقاد المؤتمر الأول لطب طوارئ الاطفال في السادس من الجاري، والذي يقام في فندق كراون بلازا تحت رعاية وزير الصحة د.هلال الساير وحضور الوكيل المساعد لشؤون التخطيط وضبط الجودة د.وليد الفلاح، وقال شمساه خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد بوزارة الصحة أمس للاعلان عن أنشطة المؤتمر بحضور رئيس المؤتمر، د.فهد المخيزيم وأعضاء اللجنة التنظيمية للمؤتمر د.أشرف أبوطالب ود.اسماعيل بهبهاني «ان هذا المؤتمر يعد الاول من نوعه في الكويت، ونحاول من خلاله رفع كفاءة الاطباء في مجال طب طوارئ الاطفال في هذا التخصص المستقل بذاته، ولهذا حرصنا على جلب خبرات عالمية من أميركا وكندا، والسعودية وقطر والبحرين، في مجال طب طوارئ الاطفال، ونظمنا عدة محاضرات لتغطي أغلب حالات طب طوارئ الاطفال بالاضافة الى عدد من الورش، مضيفا ان المؤتمر سيلقي به محاضرات أيضا متحدثون محليون من الكويت. وعن مركز «التروما» الذي أعلنت وزارة الصحة من قبل عن إنشائه أكد د.شمساه ان هذا المركز يعد حلما بالنسبة لأطباء الطوارئ سواء كان المركز تابع لوزارة الصحة أو للدفاع، مشيرا الى ان هذا المركز يعد طوارئا أن من 60 الى 70٪ من الإصابات التي تراجع الطوارئ تكون من البالغين، بينما يشكل الاطفال نسبة تتراوح بين 30 الى 40٪. من جانبه، قال رئيس المؤتمر د.فهد المخيزيم «ان حوادث الاطفال قسم فريد من نوعه، ولهذا فكرنا في عقد المؤتمر، حيث طرحها د.عبدالله شمساه، بهدف رفع مستوى حوادث الاطفال بالكويت، وخلق نوع من التواصل مع بعض الدول المجاورة مثل السعودية التي تضم مراكز متقدمة وكذلك قطر والبحرين ودول الغرب مثل كندا وأميركا، ولهذا جلبنا متحدثين من هذه الدول لتقديم محاضرات وتنظيم ورش عمل».

وأضاف ان هذا المؤتمر هو الأول من نوعه ولن يكون الأخير، خاصة أننا نعد له منذ عامين.

● حنان عبدالمعبود

الدويري: ضرورة حماية وتشجيع الرضاعة الطبيعية

د.يوسف الدويري

أكد وكيل وزارة الصحة المساعد لطب الأسنان د.يوسف الدويري ان الدراسات أظهرت ان الأمهات اللاتي يرضعن أطفالهن رضاعة طبيعية ينخفض معدلهن سريعا ليصبح شيئا لا يذكر مع بلوغ الطفل الشهر السادس من عمره، مشيرا الى أن التغلب على هذه المشكلة يحتاج الى التعرف على سبل لحماية ودعم الرضاعة الطبيعية بالاستعانة بالاستراتيجيات والسياسات العالمية في هذا الشأن، وأشار الى أن الأمهات اللاتي يرغبن في إرضاع أطفالهن رضاعة طبيعية قد يحتجن الى المساعدة والتعليم والدعم لإتمام ما بدأن به. وقال الدويري في كلمة له ألقاها خلال افتتاح مؤتمر الكويت الاول حول تغذية الرضع وصغار السن والذي نظمته لجنة تشجيع الرضاعة الطبيعية بهدف تطبيق مبادرة المستشفيات صديقة الطفل بالكويت، وحضره نيابة عن وزير الصحة د.هلال الساير، «ان المؤتمر يتطرق لأكثر المواضيع أهمية وتتمثل في المستشفيات صديقة الطفل وتغذية الرضع وصغار الاطفال والقوانين والقرارات المتعلقة بحماية الرضاعة الطبيعية، حيث ان دعم مبادرة المستشفيات صديقة الطفل والامهات في كل المرافق الصحية سيكون له عظيم الأثر في حماية وتشجيع الرضاعة الطبيعية». مضيفا: ان الجهود الملموسة التي تبذلها لجنة تشجيع الرضاعة الطبيعة وتطبيق المبادرة واللجان الفرعية التابعة لها بالمناطق الصحية هي ذات أثر ظاهر على مستوى المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الاولية، ويأتي تنظيم هذا المؤتمر ليكون أحد الانجازات المهمة في مسيرة اللجنة منذ نشأتها عام 1998، ونأمل ان يخرج المؤتمر بتوصيات تهدف الى تطبيق الاستراتيجية العالمية لتغذية الرضع وصغار الاطفال بالكويت. من جانبها شددت مديرة إدارة التغذية والإطعام رئيسة المؤتمر، د.نوال الحمد على ضرورة نشر التوعية بين الاطباء وحث متخذي القرار على الاهتمام بتوعية الاطباء بأهمية دعم وتشجيع المرأة للاقبال على الرضاعة الطبيعية بعيدا عن الرضاعة الصناعية، فبالرغم من أهمية الحليب الصناعي، الا أننا يجب ان نعرف انه ليس بديلا لحليب الام، كما تتم الاستعانة به في حالات خاصة، متمنية على الام الاعتياد على الرضاعة الطبيعية كالتفريش اليومي للاسنان.

● حنان عبدالمعبود

الدوسري: إزالة مخالفات السكن الخاص والنموذجي

جمال الدوسري

كشف الوكيل المساعد لقطاع العمل في وزارة الشؤون جمال الدوسري انه بناء على اجتماع عقد بين وزارة الشؤون ووزير البلدية د.فاضل صفر تم تكليف الوكيل المساعد لقطاع العمل في وزارة الشؤون بمتابعة تنفيذ القرار الصادر عن مجلس الوزراء بشأن معالجة مشاكل المواطنين في مناطق السكن الخاص والنموذجي، وبناء على هذا التكليف عقد اجتماع موسع في وزارة الشؤون بحضور ممثلين عن جميع الجهات المعنية وتم التوافق على تضافر الجهود لمعالجة المشاكل التي تعاني منها مناطق السكن الخاص والنموذجي مثل سكن العزاب وتأجير مساكن خاصة مكاتب محاماة ومخازن ومطابخ منزلية، ولهذه الغاية تم تشكيل فريق عمل من جميع الجهات (البلدية، الشؤون، التجارة، الداخلية) لتنفيذ القرار والقضاء على هذه الظاهرة على ان تسمي كل جهة ممثليها في فريق العمل خلال الايام القليلة المقبلة.

واضاف الدوسري: كما تم وضع آلية لتنفيذ وتكليف المختارين في المناطق بتزويد اللجنة المسؤولة بالأماكن المخالفة ليتحرك فريق العمل على اساسها لازالة المخالفة.

وبين ان فريق العمل يضم ممثلين عن ادارة التفتيش في وزارة الشؤون ووزارتي الداخلية والتجارة الذين يتمتعون بالضبطية القضائية بالاضافة لممثلي البلدية ولديهم الصلاحية القانونية للدخول الى اي مكان مشتكى عليه ويوجد فيه مخالفة.

وعن الاجراءات التي سيتم اتخاذها اوضح الدوسري انه سيتم توجيه انذار باخلاء المبنى من المخالفة بغض النظر عن «سكن عزاب او ممارسة مهنة او بقالة» خلال اسبوعين واحالة الملف للجهات المختصة لاجراء اللازم، واشار الى ان اللجنة تتدرج في الاجراءات لازالة المخالفة وقد تصل قطع التيار الكهربائي عن السكن المخالف.

وأكد ان اللجنة المسؤولة عن المتابعة ستقوم بدراسة كل حالة على انفراد واتخاذ اللازم بشأنها.

وناشد الدوسري المواطنين ضرورة تبليغ مختار المنطقة عن أي مخالفة حاصلة في مناطقهم، ومناشدا أصحاب العقارات (السكن الخاص والنموذجي) المبادرة لإزالة المخالفة شخصيا لكي لا يتعرضوا للمساءلة القانونية.

وأكد ان جميع الأنشطة دون استثناء ممنوعة في السكن الخاص والنموذجي (المعارض داخل السكن، مطبخ داخل سكن، بقالة وغيرها) جميعها مخالفة للقانون ويجب إزالتها.

وبين الدوسري انه خلال اسبوع من تاريخ انعقاد الاجتماع الأول سيقوم المختارون بتزويد اللجنة بأسماء المناطق والأماكن التي توجد فيها مخالفة.

وأمل ان يتم التجاوب من قبل المواطنين بالمبادرة لنقل النشاط المرخص الى مكان مسموح مزاولة النشاط فيه أو اقفال النشاط غير المرخص.

حضر الاجتماع كل من: الوكيل المساعد لقطاع العمل في وزارة الشؤون جمال الدوسري، ومدير ادارة تفتيش العمل في الشؤون فهاد النويعم وكل من محمد خميس وفيصل حافظ والمستشار القانوني في مكتب الوكيل المساعد لقطاع العمل الأزهري فوزي، وعن وزارة البلدية محمد دشتي ومن بلدية الكويت خالد الشريفي ومشعل العازمي، ومن ادارة شؤون المختارين عبدالله السلاحي، ومدير البحث والتحري في وزارة الداخلية العقيد نجيب الشطي ومن وزارة التجارة عبدالله العلي.

● بشرى شعبان

مقترح القضاء على مشاكل المواطنين في مناطق السكن الخاص والنموذجي

تسبب المخالفات في مناطق السكن الخاص والنموذجي مشاكل اجتماعية وأمنية في البلاد، بالإضافة الى الازدحام المروري وتفشي الجريمة، وكذلك الضغط على الخدمات مثل المستوصفات والجمعيات التعاونية، ناهيك عن الضغط على الحمل الكهربائي والخدمات الأخرى التي تبنيها الدولة مثل طفح الصرف الصحي وضعف ايصال المياه وقلة مواقف السيارات وتتعاظم المشاكل في المنازل التي تكثر فيها المخالفات في مناطق السكن الخاص، وقد صدر المرسوم بالقانون رقم 1992/125 بشأن حظر اسكان غير العائلات في بعض المناطق السكنية، ونفاذا لأحكام ذلك المرسوم قامت البلدية بإصدار عدد من القرارات اللازمة لتنفيذ احكام المرسوم ووضعها موضع التنفيذ العملي، كما نصت اللوائح على حظر تأجير الوحدات السكنية أو أجزائها للتخزين ومكاتب المحاماة أو معارض ومطاعم والشركات الخاصة والبقالات في المناطق السكنية التي يصدر بتجديدها قرار من المجلس البلدي، والذي على ضوئه صدر القرار الإداري رقم 1993/11 بتاريخ 1993/4/11 الصادر من بلدية الكويت بشأن اتخاذ الخطوات التنفيذية لتطبيق القوانين والإجراءات الواجب مراعاتها من قبل البلدية في تنفيذ احكام القانون. وقد قطعت البلدية شوطا طويلا للتصدي لتلك الظاهرة مثل إخلاء العديد من العقارات إداريا وقطع التيار الكهربائي عن العقار أو الجزء المخالف منه، وذلك بمخاطبة وزارة الكهرباء والماء، وكذلك التنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة العدل، إلا انها واجهت إما اعتراضا من التحقيقات والنيابة للسماح بدخول المنازل أو ان احكاما صدرت من المحاكم بصورة مستعجلة لإعادة التيار الكهربائي للمنازل المخالفة. لذا نقترح تشكيل لجنة لدراسة الأوضاع في مناطق السكن الخاص لترفع توصياتها لمجلس الوزراء على ان تكون برئاسة البلدية ومؤلفة من الجهات الآتية: أ ـ وزارة المالية.ب ـ وزارة الداخلية. ج ـ وزارة الكهرباء والماء. د ـ وزارة العدل. هـ ـ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. ومن جملة الحلول المقترحة لأعضاء اللجنة: أولا: تعديل القرارات والتشريعات المتعلقة بمنع التأجير بمناطق السكن الخاص وجعلها شاملة وعدم قصرها على غير العائلات مع تحديد العقوبة لكل حالة على حدة. ثانيا: تطوير آلية العمل للجنة بحيث تضمن إيجاد افضل السبل والوسائل للقضاء على الظواهر السلبية تنفيذا للرغبة الأميرية السامية وتوجه حكومة رئيس مجلس الوزراء نحو الاصلاح الحقيقي في تطبيق اللوائح والقوانين والتصدي لجميع انواع المخالفات والتجاوزات ووضع آلية عمل مشتركة بين بلدية الكويت وجميع وزارات الدولة ذات العلاقة من خلال تضافر الجهود والتعاون معا للتخلص من هذه الظاهرة في مناطق السكن الخاص والنموذجي. ثالثا: دراسة إمكانية التعويض والاستملاك والتطوير لكل منطقة من المناطق التي توجد فيها المشاكل المذكورة مثل مناطق جليب الشيوخ والصليبخات والفحيحيل وخيطان والفروانية والأحمدي والجهراء وبنيد القار والمقوع الشرقي والسالمية والصوابر... إلخ، وذلك لإيجاد حلول لمشاكل المواطنين والقضاء على ما تبقى من هذه الظواهر السلبية ووضع آلية تضمن اجتثاثها وتقترح منظومة واحدة لهذه المناطق التي باتت تؤرق الجهات المسؤولة والعائلات على حد سواء، ولنكمل ايضا ما بدأناه من جهود لإزالة المعوقات في مناطق السكن الخاص. فأرجو عرض الموضوع على مجلس الوزراء الموقر لاتخاذ ما يراه مناسبا.